المحاضرة الخامسة والسادسة 05+06:

دوائر تخطيط وتنفيذ السياسة الاقتصادية

وأهدافها وإجراءات الإعداد

أولا- ماهية السياسة الاقتصادية:

وتعرف السياسة الاقتصادية بأنها: هي مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة للتأثير الإيجابي في المتغيرات والأنشطة الاقتصادية وتحديد اتجاهاتها؛ بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فالسياسة الاقتصادية الكلية يندرج ضمنها مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية المتخصصة ذات التأثير الواسع في الاقتصاد، وكذا مجموعة من الإجراءات الاقتصادية من السياسات الأقل توسعا والمحدودة الأثر، "ولكل من السياسات والإجراءات الاقتصادية، درجة من الأهمية تختلف عن الأخرى، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين المخططين والمنفذين للسياسات الاقتصادية"[(2)].

إذن فالسياسة الاقتصادية بصورة أدق يمكن تعريفها بأنها: السياسات والإجراءات التي تصبو لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية الكلية المراد تحقيقها خلال مدة زمنية محددة؛ تحت عباءة النظام الاقتصادي المتبع في الدولة.

وتقوم السلطة الاقتصادية بشكل أساسي من أجل الوصول لهذه الأهداف بالتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية؛ وبشكل ثانوي التنسيق أيضا مع السياسات والإجراءات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا- السياسة الاقتصادية وأدواتها والخطة الاستراتيجية ومستويات النظام الاقتصادي:

يوضح الشكل الموالي موقع السياسة الاقتصادية وأدواتها وإجراءاتها ضمن مستويات النظام الاقتصادي والخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية الكلية.

Enterprise and Economic Policy - F.MEHIRIG

الشكل رقم: (01)

مستويات النظام الاقتصادي والخطط والسياسات الكلية في الاقتصاد.

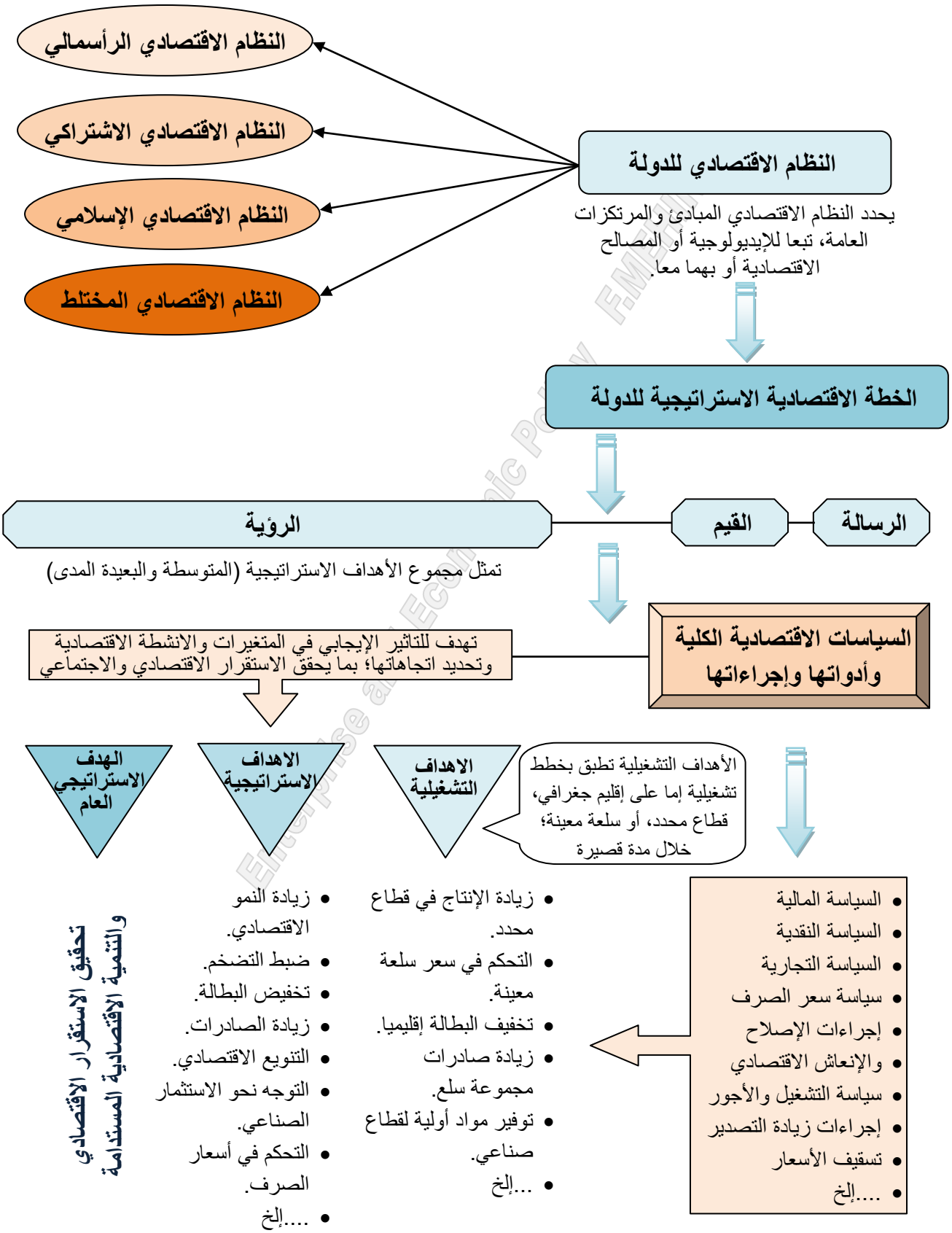

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا- دوائر بناء وتنفيذ السياسات الاقتصادية:

1. المسؤول الأول عن رسم السياسة الاقتصادية:

إن أعلى هرم في الدولة وتحديدا في رئيس الجمهورية، ومن ورائه السلطتين التشريعية (البرلمان، مجلس الأمة، "مجلس الشعب، مجلس الشيوخ")؛ والتنفيذية ممثلة بالحكومة بدوائرها الوزارية؛ هم المسؤولون بالدرجة الأولى على تبني النظام الاقتصادي المناسب؛ وبناء السياسة الاقتصادية بخطتها الاستراتيجية وخططها التشغيلية، المحددة بإجراءات الدعم والتوجيه والإصلاح الاقتصادي.

والدائرتين الحكوميتين الأساسيتين اللتان ترفعان تقاريرهما؛ وخططهما المقترحة هما: وزارة المالية المسؤولة عن إدارة موارد ونفقات الدولة تنفيذا وضبطا وموازنة؛ والبنك المركزي المسنود بمجلس النقد والقرض (يسمى في الجزائر البنك المركزي: ببنك الجزائر؛ السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ماليزيا: البنك الوطني الماليزي " Bank Negara Malaysia"؛ أمريكا: نظام الاحتياطي الفيدرالي) والبنك المركزي هو المسؤول عن إدارة الكتلة النقدية بما يناسب النشاط الاقتصادي للبلاد.

ويشارك أيضا بدرجة ثانية كلا من: وزارة الصناعة والمناجم؛ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ووزارة التجارة).

والشريك الاجتماعي والاقتصادي من خلال اجتماع الثلاثية الذي يمثل المؤسسات الاقتصادية بشتى أطيافها؛ ينقل انشغالات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بما يساعد في توجيه رسم السياسة الاقتصادية بما يخدم النشاط الاقتصادي.

2. مؤسسات الدعم الإحصائي والتقييم الاقتصادي لبناء السياسة الاقتصادية:

على المستوى الوطني، تستعين الحكومة عند إحصاء وتقييم آثار تطبيق السياسات والإجراءات الاقتصادية بمجالس متخصصة بالإحصاء وبتقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية فترة بفترة (سداسي، ثلاثي، سنوي).

Enterprise and Economic Policy FAHEURG

1.2. مؤسسات الإحصاء والاستشراف بالجزائر: في الجزائر هناك عديد الجهات الحكومية التي تستند إليها مهمة إحصاء الأنشطة الاقتصادية وتقييم أثر السياسات والإجراءات الاقتصادية المطبقة من مدخل تقييم الأداء في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **الديوان الوطني للإحصائيات:** [1](ONS: L'Office National des Statistique)؛ وهو تابع لوزارة المالية مهمته جمع ومعالجة ثم مشاركة المعلومات الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** (CNES: Le Conseil National Economique et Social).
- **وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالاستشراف:** ومهام الوزارة تدخل ضمن مجال الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي [2]. لدى بعض الدول وزارة أو دائرة حكومية للتخطيط (MP: Ministre de Planification)
- **المديرية العامة للجمارك الجزائرية:** التي تضبط إحصائيات التجارة الخارجية، وكل الأنشطة الاقتصادية ذات صلة بطبيعة عمل الجمارك وهذا من خلال المديرات الجهوية للجمارك[3] الخمسة عشر المنتشرة عبر الولايات على مستوى الوطني، وخاصة على مستوى المطارات والموانئ والمعابر البرية الحدودية.

2.2. مؤسسات وهيئات دولية للإحصاء ولتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

على المستوى الإقليمي والدولي تسعين الدول بالتقارير العربية والإقليمية والدولية التي تعدها هيئات متخصصة على كل الاقتصاديات؛ فنجد:

- التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF).

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات، مؤسسة عمومية تابعة لوزارة المالية، (22-12-2020) متاح على /https://www.ons.dz -

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم:20-370 ، يحدد مهام الوزير المنتدب المكلف بالاستشراف، رقم الجريدة: 70، بتاريخ: 25 نوفمبر 2020، متاح على: https://www.joradp.dz/FTP/JO-pc/2020/A2020070.pdf?znjo=70

[3] - https://www.douane.gov.dz/spip.php?article170

- التقارير والإحصائيات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي[1] بمؤسساته الدولية الخمسة وهي:

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، مؤسسة التمويل الدولية(IFC)، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID).

الشكل (01)

مجموعة مؤسسات البنك الدولي

المصـــــــدر: البنـــك الـــدولي، مجموعـــة البنـــك الـــدولي، متـــاح علـــى: https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are

ونشير إلى أنه هناك عديد المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة أو التي تتعاون معها ومن هذه المنظمات:[2]

- منظمة التجارة العالمية(OMC)
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(FIDA)
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي(ECOSOC)
- منظمة العمل الدولية(OIT)

[1] - تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة. (2020-12-22) متاح على: https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are

2 - العمل مع المنظمات الدولية، دليل عملي للعمل مع المنظمات الدولية، موقع مندات الدولي، (2020-12-22) متاح على: https://www.mandint.org/ar/guide-IO

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا(CEE)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان(FNUAP)
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(ONUDI)
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(UNIFEM)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)

3. الجهات المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة وتقييم تطبيق السياسة الاقتصادية:

إن تنفيذ السياسة الاقتصادية هو التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية وعادة ما تكون ممثلة في وزارة الاقتصاد، المالية، التجارة، الصناعة، وبالطبع الجهاز المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي؛ وأي دائرة حكومة ذات صلة تطبق وتتابع إجراءات سياسة اقتصادية مستهدفة.

وتجعل جهات التنفيذ كل الأنشطة الاقتصادية تحت نظر الدولة دعما توجيها وتقييما. كما يمكن أن يكون تنفيذ بعض أجزاء السياسة الاقتصادية بطريقة غير مباشرة وهذا بواسطة توجيه المؤسسات نحو تبني إجراءات معينة؛ وهذا ضمن التسويق الحكومي لتوجهات السياسة الاقتصادية للدولة.

إن السلطة الاقتصادية بأجهزتها المختلفة تتدخل في حركة الأنشطة الاقتصادية ككل عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني؛ مثل الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمل، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي وغيرها؛ وكافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في

Enterprise and Economic Policy F.HENRIG

المجتمع وذلك يعني أن تطبيق أي قرار تتخذه السلطات الحكومية يكون متعلقا بواحد من هذه المتغيرات سيؤثر على المتغيرات في الاقتصاد ككل.[3]

فعلى سبيل المثال فإن هدف التحكم في التضخم النقدي الناتج عن زيادة في الكتلة النقدية؛ يمكن أن يعالج بعدم التوسع في عملية الإقراض البنكي من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية؛ فيستخدم البنك المركزي أداة معدل إعادة الخصم فيرفع من معدله. حتى يجعل البنوك التجارية تمتنع عن إعادة خصم الأوراق.

وهكذا تتكفل كل هيئة أو جهة إدارية بتطبيق وتنفيذ السياسات الاقتصادية ذات الصلة بطبيعة اختصاص عملها؛ فالسياسة الزراعية تتابعها وزارة الفلاحة والتنمية المحلية؛ السياسة الصناعية تتابعها وزاره الصناعة والمناجم؛ إجراءات التشغيل تتابعها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل...وهكذا

وحين تطبيق أي أداة سياسة اقتصادية أو إجراء فإن الجهات المركزية تكون لها فروع إقليمية وفي الولايات وفي المحافظات والبلديات والدوائر الإدارية المختلفة؛ وبالطبع فإن كل أداة أو تدخل في النشاط الاقتصادي له هيئة أو مجموعة هيئات إدارية متعاونة من أجل ضمان تطبيق الإجراء ثم تقييم نتائجه.

رابعا- مكونات الخطة الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية:

تعد الاختيارات السياسية والاقتصادية مترابطة فيما بينها ترابطا عضويا، وتتأثر توجهات السياسة الاقتصادية بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة. حيث تنطلق لتصحيح الاختلالات الاقتصادية من منظور رؤى النظام الاقتصادي المتبع؛ وتنطوي السياسة الاقتصادية على:

- الأهداف.
- مدة تطبيق السياسة الاقتصادية.
- الإجراءات والوسائل الاقتصادية المستعملة[4].

Enterprise and Economic Policy FINANCING

ومحصلة النقاط الثلاث هي مكونات الخطة الاقتصادية الاستراتيجية الاقتصادية العامة للبلاد.

وكل خطة استراتيجية لا بد لها من رسالة وقيم ورؤية تمثل مجموع الأهداف الاستراتيجية؛ ويتم إعداد خطط تشغيلية بأهداف قصيرة المدى ضمن المحاور العامة للأهداف الاستراتيجية.

خامسا- خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

حينما تُبنى الخطة الاستراتيجية الاقتصادية العامة بأهداف واضحة ومحددة، يكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، سياسة الصرف والسياسة التجارية وكذا السياسة المالية، ومن المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار للسياسة المنتهجة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها، لغرض الوصول إلى أهداف متعددة.

يتطلب نجاعة تطبيق السياسة الاقتصادية توفر شرطين أساسين هما:[5]

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

وهناك خطوات عديدة يجب إتباعها لإعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية نذكر منها:

1. جمع المعطيات والبيانات الإحصائية: على السلطة الاقتصادية تحيين وتجميع الإحصائيات وتبويبها ومعالجتها بشكل يسمح بقراءتها بكل يسر في كل الأنشطة الاقتصادية، ويتكفل بذلك مؤسسات الدعم الإحصائي.

2. تقييم السياسات السابقة وقياس الفجوات: بالتقييم فإن أي إجراء أو قرار أو سياسة اقتصادية تثمن إذا كان لها أثر إيجابي؛ ومن خلال الأخطاء أو الأثر السلبي تتشكل لدى

Enterprise and Economic Policy F.MEHIRIG

صاحب القرار الاقتصادي تغذية عكسية راجعة يستفاد منها في تصحيح أي سياسة لم تأت أُكلها. وتقليص فجوة الإنجاز بين ما تصبو إليه السلطة الاقتصادية وبين أداء الجهاز المؤسساتي يبدأ بقياس الفجوات.

3. تحديد الأهداف الجديدة[6]:

عند وضع السياسة الاقتصادية لا بد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه؛ وبالطبع يكون هذا تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية في الخطة العامة؛ ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية؛ وتحديد المشكلة بدوره يتطلب تحليل الظروف التي تحيط بالمشكلة.

فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم مثلا؛ فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك، يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله ضبط التضخم.

والهدف الاستراتيجي تتفرع منه أهداف تشغيلية ذكية (SMART GOLS) تكون محددة، وقابلة للقياس، ومتفق عليها، ومرنة، ومحددة بزمن.

4. تحديد السياسة البديلة:

من خلال البدائل المتاحة سواء على مستوى أدوات السياسات الاقتصادية الكلية أو حتى على مستوى الإجراءات الاقتصادية الجزئية؛ وبعد تقييم دقيق للسياسات السابقة، يمكن المفاضلة والاختيار بين أداة اقتصادية وأخرى.

فمن المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق أو البدائل التي يستطيع المقرر الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه؛ وكمثال على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية:

- تقليص الإنفاق الحكومي.

Enterprise and Economic Policy F.MEHIRIG

- تجميد زيادات الرواتب والأجور أو التقليص منها.
- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.
- وعلى المدى المتوسط زيادة العرض إما بالواردات أو بزيادة الإنتاج.

5. تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة، وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق . عن التضخم . يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد، عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار؛ وبذلك يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

6. مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى نتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

Enterprise and Economic Policy FAIEURIG

سادسا- أهداف السياسة الاقتصادية:

الأهداف بصفة عامة هي المبتغى والمرجو الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية وحتى السياسية للدولة؛ ودور الدولة الاقتصادي كما بينا سابق هو:

- الوصول إلى درجات مقبولة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بما يضمن توفير سلع وخدمات لمواطنيها تتوافق مع دخولهم.

- العمل على إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للأنشطة الاقتصادية بحرية وعدالة وكفاءة؛ تتوافق مع توجهات التنمية المستدامة.

ويمكن التفصيل في أهداف السياسة الاقتصادية من خلال النقاط الآتية:

1. النمو الاقتصادي:

ويتحقق ذلك من خلال المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي "GDP"[7] الذي يبعر عن كل الأنشطة الاقتصادية، والهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات هو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد وتحقق لهم مستوا مرتفعا نسبيا من المعيشة.

وإجمالي الناتج المحلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة؛ وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن قيمه الناتج الإجمالي تمثل قيمة دخول كل عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه.[8]

وعليه فإن أفضل قياس وأشمله لمجمل إنتاج أي اقتصاد، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي "GDP" له، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين.

ويعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[9] المقياس الأكثر وضوحا للإنتاج، فهو بمثابة الرقيب الساهر على نبض الاقتصاد. وترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مستواً عالٍ من الأداء وزيادة سريعة في الإنتاج.[10]

2. تحقيق نسبة توظيف مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة:

تعتبر معدلات التوظيف ونسب البطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقا بمشاعر الأفراد، فالناس يتوقون إلى وظيفة مرتفعة الأجر، دون الحاجة إلى الانتظار طويلا

Enterprise and Economic Policy FMEMRG

في طابور الباحثين عن العمل؛ كما يطمحون إلى الوظائف ذات التأمين الجيد والمزايا المرجوة منها.

تلك هي أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي تحقق مستوى التوظيف العالي، يقابلها مستواً منخفضا من البطالة؛ وتمثل معدّلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد العاطلين ولا يبحثون عن عمل.

وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة.

3. استقرار المستوى العام للأسعار:

إذا كان تحقيق العمالة الكاملة لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر فإن استقرار الأسعار لا يعني أيضا بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر. حيث أن هدف التصفير قد لا يمكن تحقيقه عمليا ولا يكون مرغوبا فيه أصلا.

والزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا لا بد من زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف أي أن زيادة الأسعار في هذه الحالة تعد حافزا أساسيا لزيادة الإنتاج.

ومن ناحية أخرى قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك.

والتضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع، حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على المبيعات من بعض السلع الاستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية.

ولما كان الإنفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الإنتاج فإن ذلك معناه زيادة الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج يؤدي إلي ارتفاع الأسعار.

Enterprise and Economic Policy FINEPURS

هذا يعني أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر وإنما يعني المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ولا يجب أن يفوق معدل التضخم الزيادة في متوسط الدخل للطبقة الضعيفة أو محدودة الدخل؛ لأنه إذا حدث ذلك سيحصل انخفاض في الدخل الحقيقي لهذه الفئة من المواطنين مع مرور الزمن، وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.[11]

ومن ثم أهم أهداف السياسة الاقتصادية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، ويعد دليل أسعار المستهلك "CPI"[12] (ويسمى أيضا بالرقم البياني للأسعار عند الاستهلاك) المعيار الأكثر شيوعا لقياس السعر؛ حيث يقيس سلة السلع المتنوعة . من مأكل وملبس ومسكن ورعاية طبية . التي يشتريها المستهلك.

ويدل معدل التضخم على مقدار النمو أو التدهور في مستوى الأسعار من عام لآخر؛ فعندما ترتفع معدلات التضخم إلى قيم عالية جدا يعاني الاقتصاد من حالة في الأسعار تسمى بالتضخم الجامح.

وعلى النقيض من ذلك، فعندما تتدهور الأسعار يشهد الاقتصاد حالة من الانكماش؛ وهو المعدل السلبي للتضخم؛ ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقرار الأسعار، لأن معدلات التضخم العالية تثقل كاهل الاقتصاد بالعديد من التكاليف، بعضها واضح ومباشر والبعض الآخر مستتر.

ففي ظل المعدلات العالية من التضخم تصبح الضرائب عنصرًا شديد التغير، وتتآكل القيم الحقيقية لأجور أصحاب المعاشات من كبار السن؛ حينها يلجأ الأفراد إلى استهلاك مواردهم الحقيقية خشية استنفاد ما لديهم من عملات هابطة.

لذا تتطلع معظم الدول إلى البحث عن عصًا سحرية تمكنهم من التحكم في استقرار الأسعار لتضمن نجاعة السياسة الاقتصادية في شقها النقدي، ومن ثم الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.[13]

Enterprise and Economic Policy FAFEHRIG

4. التوازن في ميزان المدفوعات:

من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات؛ وهذا الأخير عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة؛ وتشمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة.

إن الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان المدفوعات أو على الأقل موازنته.[14]

5- الأهداف الاجتماعية:

للسياسة الاقتصادية أهداف أخرى غير اقتصادية بحتة، متعلقة أساسا بالشق الاجتماعي؛ حيث أن الدولة تعمل على إحلال الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالسعي لتوفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات وخاصة الأساسية، ومنها توفير مناصب عمل لائقة تمكنه من أدنى حدود العيش الكريم في ظل توزيع عادل للثروات، وتناسق في شبكة الأجور.

وتعمل الدولة على إنشاء البنى التحتية للأفراد والمشروعات على حد السواء؛ بالإضافة إلى خدمات الصحة والتعليم؛ وينعكس استقرار الشق الاجتماعي على الأداء الاقتصادي في البلاد، وهو صمام أمان يعطي للدولة الهامش الأكبر لتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية وتطبيقها، حينما يكون أفراد المجتمع ممكنين من العيش الكريم وعلى وعي تام بالتوجهات الاقتصادية لبلدانهم.

ومن ثم التناغم الإيجابي بين توجهات الدولة اقتصاديا وقبول الأفراد لها والحرص على إنجاحها بكل ثقة في الخطة الاقتصادية التي رسمتها الدولة يعد مؤشر نجاحا أولي للسياسات الاقتصادية المنتهجة.

Enterprise and Economic Policy FINEURIS

سابعا- نماذج من الخطط الاستراتيجية للدول:

1. عشريات التخطيط الاستراتيجي بعد الحرب العالمية الثانية باليابان.
2. رؤية قطر الوطنية 2030.

https://www.psa.gov.qa/ar/qnv1/Pages/default.aspx

3. التخطيط التنموي في دولة الكويت رؤية 2035.
4. خطة ماليزيا 2020 وماليزيا للتحول الرقمي2030.
5. مخططات عمل الحكومة الجزائرية 2021.

Enterprise and Economic Policy F.MEHIRIG